

## حملة تضامن مع وزير البيئة واستنكار احتلال «البيئة»

# وزير الداخلية: أي اعتداء على مؤسسة عامة سيحسم من اللحظة الأولى ولو بالقوة



سلام مستقبلاً وزير البيئة

يوم عمل عادي قضته وزارة البيئة في مبنى «العازارية» أمس لم يعكر صفوه أي اعتصام أو تظاهرة أو هتافات تتلأ من وزير البيئة محمد المشنوق الذي داوم في مكتبه كالمعتاد منذ الصباح، وكان شيئاً لم يحدث داخل وزارته وخارجها أول من أمس من اعتصامات وشتائم. بل كان العكس جرعة دعم قوية لتلقاها المشنوق من الحكومة بالتوازي مع سيل من المواقف المحتضنة له والمستنكرة لاحتلال وزارته. فيما سجل انتشار أمني في محيط الوزارة حيث فتحت المحال والمؤسسات التجارية في وسط بيروت أبوابها. وبعد لقائه رئيس الحكومة تمام سلام في السراي مطلعاً إياه على ما شهدته الوزارة أول من أمس جراء اقتحام «طلعت ريحتمكم» مقرها في العازارية، أكد المشنوق «أن موقف حملة «طلعت ريحتمكم» حتماً جاء مصوباً باتجاه الشخص الخاطئ».

وقال: «نحن بدورنا، نؤكد أن مسؤوليتنا مستمرة ونحن جزء من هذه الحكومة وأي شيء يتعلق بأي ملف آخر لا مانع لدينا من مناقشة أي إخطاء فيه إذا حصلت. الحمد لله قمنا بأعمالنا حسب ما يعلم علينا ضميرنا وسنستمر ضمن الأطر التي وضعتها»، متمنياً لموضوع النفايات أن يصل إلى خاتمة سعيدة «لأن البيئة بيئة وطن وليست بيئة القوى السياسية التي لا تزال تتقف في وجه هذه الحلول».

وبالتوازي، أكد وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق في مؤتمر صحفي عقده في مكتبه في الوزارة، «أن قوى الأمن في الشرف والكرامة وهي حامية اللبناني وأمنه»، لافتاً إلى أن «ما حصل هذه الأيام ليس تظاهرة بل هو اعتداء على كرامة الناس»، ولخت إلى أن «التسامح التي توجهت للقوى الأمنية ليست حقاً في الدستور، قوى الأمن هي من الناس ومن يراها غير ذلك يكون لديه عمى وطنياً»، وقال: «هذا العسكري الموجود هو بحاجة إلى الكهرياء والمعاملة مثل باقي مواطني». واعتبر أن «السياسة القائمة على سبلطة قوى الأمن جريمة بحق البيئة وأمنه»، وقال: «أريد أن أشكر المتظاهرين الذين ساعدوا العسكريين بالإسراع وحاولوا حمايتهم من الضرب والإهانات. وأنا رأيت كيف صبر العناصر أمام كل ما يحصل والتزموا بالتعليمات من رؤسائهم التي تنهونهم من الجنوح نحو أخطاء كثيرة».

وأكد المشنوق أن «الجرحي من قوى الأمن أعدادهم أكثر من الجرحى المتظاهرين، ومع ذلك لم نسمع أحداً من المتظاهرين يتأسف لقوى الأمن»، مشدداً على أن «مهمة قوى الأمن حماية الدولة والأمن العام والخاصة».

وأعلن «أن أي احتلال أو اعتداء على مؤسسة عامة سوف يتم حسمه من اللحظة الأولى تحت سقف القانون وبالقوة إذا لم يستجيب المعتصمون. إن سياسة في لبنان بوضع ديابات على المباني العامة وهذا المبنى ملك للدولة اللبنانية وليس للوزير، وبالتالي الاعتداء عليه هو اعتداء على الشعب».

وإذ أكد «حق التظاهر السلمي لحدود الأضواء»، قال: «مسؤوليتنا حماية المتظاهرين لكن لا يوجد أي عسكري مضطرب أن يتحمل الشتائم التي توجه إليه».

ويكشف أن «يوم 22 آب، حصل إضراف في استخدام القوة خلال التظاهرة، لكن هذا الإضراف لديه سببنا ومبررات تتعلق بالساحة التي حصلت فيها الأمور. لقد ريمت قنابل مسيلة للدموغ نعم واستخدم الرصاص المطاطي، لكن النار أطلقت في الهواء وليس على المتظاهرين، وأشرطة الفيديو موجودة وتم تحديدهم من أطقم النار في الهواء، عنصر المفاجأة كان في الهجوم على العسكريين المصطفين أمام الأسلاك الشائكة».

وكشف انه تلقى أول من أمس اتصالات من جميع القوى السياسية ومن الجيش، للتأييد والدعم، لافتاً إلى «أننا سننتصر في 9 أيلول، كما تصرفنا في 29 آب».

وأوضح رداً على سؤال «قلت حرقاً أن وراء أعمال الشعب، دولة عربية، ولم أسم قطر ولم أسمى أي دولة قبل أن أتأكد، أنا في صدق البحث والتدقيق في هذا الأمر، ولا يجوز أن أسمى قبل أن أتأكد في ذلك مسؤولية كبيرة، ولبنان حريص على علاقاته العربية وعضون بمصالحه فيها».

وقال: «لا أرى ربيعاً لبنانياً قبل انتخاب رئيس وإقرار قانون انتخابي جديد».

وكان سلام عرض مع وزير الداخلية الأوضاع العامة.

### دريان

وفي المواقف من أحداث أول من أمس، أكد مفتي الجمهورية الشيخ عبدلطيف دريان أننا نتقف إلى جانب الرئيس سلام والوزير نهاد محمد المشنوق وسائر الوزراء «في هذه الأزمات العنصرية التي يمر بها وطننا، فنحن نتمسكون بالحكومة التي تستمد قوتها من الدستور والبلقية التي حازتها من المجلس النيابي، وإسقاطها أو استئصالها سيدخل البلاد في المجهول».

وقال دريان قبيل مغادرته بيروت متوجهاً إلى أفيها، للمشاركة في اللقاء الحواري حول «دعم حقوق المواطنة والتعايش السلمي بين المسيحيين والمسلمين في الشرق الأوسط»، «مطالب الشعب المحقة والمشروعة، الجميع يُنادي بها وتحققها يكون بالمطالبة بالطرق السليمة على قانون لا يتعارض في الدولة وبالإعتصام داخل وزارة

ومذهبة كل تحرك شعبي يطالب بحق اللبنانيين»، محذراً «من تدخلات مشبوهة مغطاة من دول خارجية لضرب هذا التحرك».

ورفض الاعتداء «على المتظاهرين والإضراف في القوة التي اعتمدها القوى الأمنية»، مشدداً «على ضرورة تصعيد التظاهرات سلمياً، حتى تحقيق المطالب».

### نقابة الصحافة

وأيدت نقابة الصحافة، في بيان، «مطالب الناس المحقة والتي دفعت بهم إلى الحراك مطالبين بأبسط حقوقهم وعيشهم الكريم لجهة الماء والكهرباء وحل مشكلة النفايات، وفي الوقت عينه يرفض المجلس أي اعتداء على المؤسسات والإسلاك العامة والخاصة وحرف التحرك عن عنوانه الأساس، مع الحرص الشديد والأكيد على حق الناس بالتظاهر وحرية التعبير عن الراي ضمن حدود القانون والانتظام العام الذي حكم العلاقة بين السلطة والشعب».

وشدد المجلس على «ضرورة السعي لإخراج البلد من أزماته المستعصية عبر انتخاب رئيس للجمهورية ومجلس نواب وتفعيل عمل مؤسسات الدولة والتي سيشكل الحوار أولى الخطوات باتجاهها».

وأكد المجلس «أن الإعلام الحر هو الإعلام الذي يتوخى الدقة والموضوعية والمهنية في نقل صورة ومشهد أي حراك».

ويحضخ المجلس الزملاء الإعلاميين «وهم المشهود لهم الحرص على الوطن على عدم الوقوع في فخ التحريض على الاستقرار والسلم الأهلي».

### العاملون

#### في المرئي والمسموع

وأصدرت نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع بياناً جاء فيه «تزايدت في الفترة الأخيرة حالات التعرض والاعتداء على الإعلاميين العاملين في سائر القطاعات المرئية والمسموعة والمكتوبة، إن نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع تؤكد أن حالات التعرض في القطاعات الإعلامية إنما تقومون بمهامه المنوطه بهم من قبل المؤسسات التي يعملون فيها وهم يعلنون التزامهم الأطر التي تعرها القوانين والأنظمة المعمول بها في لبنان».

وشددت على أن «حرية الراي لا تكون بالشغب وبإطلاق عبارات نابية في حق وزير البيئة، ووزير الداخلية والاصطدام مع القوى الأمنية التي تحافظ على أمن الوطن والمواطن»، معتبرة «المطالبة بالضغط على استقالة الوزير محمد المشنوق هو للنيل من الحكومة لدخول لبنان في الفوضى».

ورأى الأمين العام لـ«التيار الأسدي» معن الأسدي في تصريح «أن اقتحام المرافق العامة قد يضع بوصلة الحراك الشعبي ويفرغه من مضمونه وأهدافه الوطنية التغييرية، ويعطي عذراً للطبقة السياسية الحاكمة لتقويض هذا الحراك المطالب بحق».

وحلل السلطة السياسية الحاكمة «مسؤولية تتنازع وتداعيات ما يحصل، باعتادها سياسة اللامبالاة والإستئساق ومحاوله تطييف

إضافي للبلديات والمؤسسات) ويمكن أيضاً تسبيخ النفايات العضوية لإنتاج السماد الطبيعي. على أن تقوم الحكومة بإيجاد المرافق لإنتاج الطاقة أو تصدير النفايات أو غيرها من المشاريع للتخلص من النفايات المتبقية والغاء الفكرة الأحادية للحل وهي فكرة إقامة المطامر».

كما أن على الحكومة أن تضطلع بمسؤولياتها وتقوم بدور المنسق والمشرّف على إنجاز هذه المهام بالطريقة العملية الصحية الصحيحة، استناداً إلى التجارب الكثيرة الناجحة في أكثر دول العالم».

إن عدد شؤون البيئة في الحزب السوري القومي الإجتماعي تعول على دور البلديات والمؤسسات والجمعيات الأهلية لإطلاق المبادرات ولعب الدور الإرشادي التوجيهي التوعوي للتقليل من الأضرار الناتجة من هذه الأزمة».

## طرف أيلول لن يكون مبلولاً إيجابياً بالسياسة وجلسات انتخاب الرئيس «تيتي تيتي»



بري في لقاء الأربعا

### هتاف دهام

الشعبي ليس في وسعها ان تقدم للمعتصمين أكثر من هذا، ولذلك فإن الإجابة عن الشعارات الأخرى التي يحملها المعتصمون من إسقاط النظام الآخر من المشهد اللبناني المتصل بالمعترضين وحركتهم؟

هل يملك المتظاهرون القدرة على الاستمرار والزخم والتحميد وجذب الراي العام اللبناني الى شعاراتهم وسلاحاتهم، أم انهم «سينصون» كما تنوّه الأضواء في ساحة الريح؟ لا سيما أن إسقاط النظام «شعار غير قابل للتطبيق في لبنان، فهذا النظام يستند الى كتل اجتماعية طائفية راسخة والمملكة السعودية، لكن ما يهتّم في النهاية لا لا ينتخب رئيس لا لون له ولا رائحة ولا طعم».

«تيتي تيتي مثل ما رحتي مثل ما جيتي»، هذه حال مجلس النواب مع جلسات انتخاب الرئيس 28 التي فشلت في توفير النصاب القانوني الذي يتطلب نصاب 86 نائباً، ويبدو أن جلسة الـ30 من أيلول الجاري لن تكون أفضل حالاً من سابقتها، على رغم أن البند الأول على طاولة حوار رئيس المجلس النيابي نبيه بري مع رئيس الحكومة تمام سلام ورؤساء الكتل النيابية في التاسع من أيلول هو الانتخابات الرئاسية.

وأمام ذلك أي ماذا ستفضي طاولة الحوار؟ هل ستفضي الى معالجة الملفات العالقة؟ وهل هناك من امكان لإيجاد حل توافقي لأزمة الرئاسة والاتفاق على قانون انتخابي جديد على أساس النسبية؟ قد يكون من الصعب الاعتقاد أن المجتمعين على طاولة 9 أيلول سيلتقون في هاتين النقطتين، بالتالي لن يكون طرف أيلول مبلولاً إيجابياً بالسياسة، وستكتفي طاولة مجلس النواب التي ستضم 17 شخصية بدور المكايح أمام حالة التداخي من دون أن تؤدي دور المعالج للمفالة الكبرى العالقة، فلا شيء يمنع من إعادة النظر في آلية عمل مجلس الوزراء ولا شيء يمنع من الاتفاق على فتح أبواب مجلس النواب لتمرير رزمة مشاريع واقتراحات قوانين مالية وأخرى ينطبق عليها تشريع الضرورة، بعيداً من قانون الجنسية للمتحمدين من أصل لبناني، الذي بحسب مصادر نيابية سيتم تحريكه بعدما تبين أن من يطالب باستعادة الجنسية من الطائفة «السنية» أكثر ممن يطالبون بها من المسيحيين، لأن قسماً كبيراً من السوريين والفلسطينيين الذين كانوا يقبضون في لبنان إبان الحقبة العثمانية وما بعدها لديهم المستندات التي تؤهلهم للحصول عليها وهم يرغبون بذلك.

قد يتبع الاتفاق على آلية عمل الحكومة وفتح أبواب المجلس، للطبقة السياسية أن تقدم حلولاً ما لملف النفايات، بالتالي القول للشوارع إنها حققت شيئاً واستجابت للمطالب، والواضح تماماً أن الطبقة السياسية الطائفية المنقذة من الحراك

## مواكب سيّارة لـ«الوطني الحر» تمهيداً لتظاهرة الغد

التي هي لمصلحتهم أكثر من مصلحة «التيار»، بدور، أكد عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب إبراهيم كنعان أن مطالب التيار الوطني الجرحي مطالب جميع اللبنانيين، مشيراً إلى «أن على جميع اللبنانيين التضافر لمواجهة الوضع القائم من تسلط ورفض للقوانين».

وفي حديث تلفزيوني، اعتبر كنعان أن ما سيدخل نهار الجمعة هو تعبير ديمقراطي وإثبات أن الساحات هي لجمع اللبنانيين، مؤكداً أن «المتظاهرين يطالبون بالمطالب نفسها التي نناشد بها».

نظمت هيئة «التيار الوطني الحر» - كسروان والفنوخ، أمس مواكب سيّارة جالت في ساحل ووسط وجنود كسروان والمتن ودعت الى المشاركة في التظاهرة التي ستجري في بيروت يوم غد الجمعة عند الرابعة عصراً.

ولفتت الهيئة الى أن «التجمع سيكون أمام مبنى «الاسيتي جونيه» الساعة الواحدة ظهراً للاطلاق الى ساحة الشهداء في بيروت».

وعمد مواكب تابع لـ«التيار» إلى إقفال المدخل الرئيسي للقصير الجمهوري في بعدا للمطالبة برئيس جمهورية قوي.



## وقفة رمزية للمعتصمين في الوسط و«بدنا نحاسب» لا يرهبها التهديد

كانوا سلميين ولم يلحقوا الضرر بالوزارة عكس ما ادعى المشنوق»، مضيفة: «أن التهديد باستخدام القوة مردود عليه»، مشيرة إلى أن «القوى الأمنية لم توفر أحداً من العنف وهذا الفعل سيحاسب عليه».

واعتبرت الحملة أن «القمع قرار سياسي بامتياز وتتحمل مسؤوليته الحكومة في شكل عام ونهاد المشنوق في شكل خاص»، مشددة على أن «شوارع الوطن ومدنه ملك الشعب ولن ترهبه قوى أو تهديد أو وعيد».

وعن دعوة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية جيفري فيلتمان لعقد جلسة طارئة حول الوضع في لبنان، رفضت الحملة «بشكل قاطع هذه الدعوة لأنها

بكل مظاهره».

وإذ لفتت الحملة الى ان «الصور أظهرت القوى الأمنية تطلق الرصاص الحي باتجاه المتظاهرين وليس في الهواء وهذا يعكس ما زعمه المشنوق»، استنكرت «قمع المتظاهرين بطريقة وحشية والتي كانت آخر فصولها تعدي القوى الأمنية على المتظاهرين داخل وخارج وزارة البيئة وإخراج الإعلام من المبنى بالقوة قبل إطفاء التيار الكهربائي والإعتداء على المتظاهرين والذي سقط على اثره 58 مصاباً بحسب الصليب الأحمر اللبناني».

وإذ شددت الحملة على أن «المرافق العامة هي مرفق للشعب»، أكدت أن «المعتصمين

نقد المعتصمون في رياض الصلح مساء أمس وقفة شبيه رمزية للحفاظ على الحراك اليومي، فيما رأت حملة «بدنا نحاسب» في بيان أن «سياسة الكذب تستمر من قبل السلطة»، لافتة إلى أن «كلام وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق فيه الكثير من المغالطات حيث صور أجهزة الدولة القمعية بصورة الضحية وانهم المتظاهرين بأنهم سبب ما حدث»، واستغربت «أن يقول المشنوق إن توجيه الشتائم للقوى الأمنية استفزتها لتقوم بهذا الرد العنيف»، مؤكدة أن «القوى الأمنية والتي يفترض بها حفظ أمن المتظاهرين كانت توجه الاتهامات والشتائم وكبل الوعيد للمتظاهرين وتكرر هذا الفعل